مصر

## تحليل موجز حول

# الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

## الدوافع والدلالات

CAIRO INSTITUTE
FOR HUMAN RIGHTS STUDIES
Institut du Caire pour les études des droits de l'homme
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

# تحليل موجز حول استراتيجية الحكومة المصرية لحقوق الإنسان الدوافع والدلالات

في 11 سبتمبر 2021 أطلق الرئيس عبد الفتاح السيسي ما سُمي بـ «الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان».[1] يرى مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أن هذه الوثيقة تجسد بشكل نموذجي حالة الإنكار الرسمي المزمنة لمشكلة حقوق الإنسان في مصر، ومدى افتقار الإدارة المصرية الحالية إلى الحد الأدنى من الإرادة السياسية اللازمة للإصلاح.[2]

الهدف الأساسي من هذه الاستراتيجية هو تبييض وجه النظام المصري بعد الانتقادات الدولية المتصاعدة لملف حقوق الإنسان، خاصةً مع تولي إدارة أمريكية جديدة[3] تعهد رئيسها في حملته الانتخابية بأنه سيدير العلاقة مع مصر بشكل

1 نص الاستراتيجية المعلن عنها، جريدة الشروق، 11 سبتمبر 2021، تجدونه على الرابط التالي: https://bit.ly/3vNQt3P

2 منظمات حقوقية، كارثة حقوق الإنسان سببها غياب الإرادة السياسية وليس الافتقار لاستراتيجية وطنية لتبييض الوجه، 13 سبتمبر 2021، على: https://bit.ly/3vyX2H4

3 Washington post, Ezzedine C. Fishere, Egypt is sending the Biden administration on a wild goose chase, 7 October 2021, https://wapo.st/3E8VFCi

مختلف،[4] وفي أعقاب إعلان مشترك غير مسبوق من 32 دولة أمام الأمم المتحدة، ينتقد بحدة وضعية حقوق الإنسان في مصر.[5]

ولأن الاستراتيجية لا تخاطب المصريين؛ بل تسعى لإيهام المجتمع الدولي ببدء عملية إصلاح زائفة، كان منطقيًا أن تُكلف وزارة الخارجية بإعدادها، وليس أية وزارة معنية بالشأن الداخلي المصري.[6] وكذا أن تتم أول مناقشة عامة لها مع صناع القرار ومراكز التفكير والمجتمع المدني في الولايات المتحدة الأمريكية وليس في مصر.[7]

تولت اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان بوزارة الخارجية المصرية إعداد هذه الاستراتيجية، وبحسب قرار تشكيلها الصادر عن رئيس مجلس الوزراء، رقم 2396 لسنة 2018 هي؛ لجنة معنية بالرد على الانتقادات الدولية التي توجه لمصر في المحافل الدولية (وليس داخل مصر)، يترأسها وزير الخارجية (المادة 2)، ويتولى أمانتها قطاع حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية والاجتماعية الدولية بوزارة الخارجية (مادة 6). والهدف من تشكيل اللجنة بحسب المادة الأولى من القرار هو «الرد على الادعاءات المثارة ضد جمهورية مصر العربية بشأن حقوق الإنسان». أما اختصاصات اللجنة (المادة الثالثة بند 1) فهي وضع استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان وصياغة رؤية مصرية موحدة للتعبير عنها في المحافل الدولية والإقليمية (وليس في الداخل)، ورصد ودراسة ومعالجة المشكلات المتعلقة بحقوق الإنسان المثارة على الصعيد الدولي -وليس المحلي- وإعداد الردود على الادعاءات المثارة (بند 3).

إن التحدي الأول الذي يواجه واضعي أية استراتيجية في أي مجال، هو التشخيص السليم للمشكلة التي من أجل علاجها توضع تلك الاستراتيجية. وبينما تُجمع كافة التقارير الصادرة عن منظمات حقوقية مستقلة مصرية[8] ودولية[9] وعن الأمم

---

4 Twitter, Joe Biden,12 July 2020: https://bit.ly/3C7mIx6

5 منظمات حقوقية: 32 دولة تكسر حاجز الصمت وتدين انتهاكات مصر لحقوق الإنسان أمام الأمم المتحدة، 12 مارس 2021، https://bit.ly/3B67M11

6 فيديو، بهي الدين حسن، صالون ابن رشد 20 سبتمبر 2021، الملامح الأساسية لإصدار الاستراتيجية: https://www.youtube.com/watch?v=Zi_-BRw-xMA

7 مدى مصر، في أول زيارة خارجية لـ«الحوار الدولي» بعد «الاستراتيجية»، 14 أكتوبر 2021، على: https://bit.ly/3jsuWIO

8 مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وضعية حقوق الإنسان أسوأ كثيرًا من 2014 والحكومة المصرية لم تف بـ 300 تعهد للأمم المتحدة، 14 أكتوبر 2019، على: https://bit.ly/3njdHuz

9 منظمة العفو الدولية، حالة الاستثناء الدائمة، 27 سبتمبر 2019، على: https://bit.ly/3vO9JOF

المتحدة[10] وعن حكومات أجنبية والبرلمان الأوروبي[11] بأن حقوق الإنسان في مصر تعاني من تدهور هائل، وأن انتهاكات منهجية جسيمة لحقوق الإنسان تقترفها، بشكل شبه يومي، مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية،[12] وبتواطؤ في أغلب الأحيان من المؤسسة القضائية؛ تؤكد استراتيجية الحكومة المصرية عبر 78 صفحة أن مصدر مشكلة حقوق الإنسان في مصر هو الشعب ذاته، بما في ذلك محدودية وعي المواطنين وتقصير الأحزاب السياسية والمجتمع المدني![13] وبناءً عليه، لا تتعهد الوثيقة بوضع حد للقمع اليومي الضاري بالمخالفة للدستور والقانون واللوائح الحكومية؛ وإنما تكتفي فقط بالتوصية عشرات المرات بتوعية المواطنين.

جدير بالذكر أن رئيس الجمهورية أعلن بعد أيام قلائل من إطلاق الاستراتيجية بأن مصر تخلو من أي انتهاك لحقوق الإنسان،[14] مجسدًا بذلك مدي رسوخ حالة إنكار مشكلة حقوق الإنسان في الدولة التي يحكمها منفردًا منذ ٧ أعوام.

أن المشاكل الجوهرية لهذه الاستراتيجية لا تنحصر في إنكارها الواقع المأساوي لحقوق الإنسان في مصر، رغم أهمية ذلك المحورية، لكنها تمتد للمفهوم ذاته. فماذا تعني هذه الاستراتيجية بـ«حقوق الإنسان» التي تتحدث عنها في ٧٨ صفحة؟

رغم إشارة الاستراتيجية، بشكل مبتسر إلي عالمية حقوق الإنسان غير القابلة للتجزئة، إلا أنها صمتت تمامًا عن السياسة الرسمية المعلنة يوميًا على لسان رئيس الجمهورية، والتي تؤكد بشكل قاطع أن قيم حقوق الإنسان العالمية هي قيم غربية بالأساس،[15] لا يمكن أن تنطبق على المصريين، وترفض بشكل علني مبدأ التكامل بين الحقوق المدنية والسياسية مع

10 تقرير لجنة مناهضة التعذيب بالأمم المتحدة، الدورة 57، و58، و60، 12 مايو 2017، على؛ https://bit.ly/2ZbcLjI

11 قرار البرلمان الأوربي بشأن مصر، 16 ديسمبر 2020، متاح على:
https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/RC-9-2020-0426_EN.html

12 تقارير لجنة مناهضة التعذيب بالأمم المتحدة، مرجع سابق

13 فيديو، بهي الدين حسن، صالون ابن رشد، 20 سبتمبر2021، الاستراتيجية تصور وعي المواطنين باعتباره هو المشكلة:
https://www.youtube.com/watch?v=boUadVemyP0

14 فيديو، الرئيس السيسي: يجب أن يطمئن المصريون بعدم وجود انتهاك لحقوق الإنسان في بلدهم، 16 سبتمبر 2021،
https://www.youtube.com/watch?v=90wFb1JgUX0

15 تصريح رئيس الجمهورية في مؤتمر صحفي مع الرئيس الفرنسي، 28 يناير 2019، فيديو: الدقيقة 34:15، على:
https://www.youtube.com/watch?v=LJ3TjR5vA7g

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتؤكد على ضرورة تجزئتها، بل كثيرًا ما تُدني التصريحات الرئاسية من شأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فتساوي بينها وبين أداء الدولة لوظائفها اليومية الاقتصادية والاجتماعية.[16]

هذه التصريحات الرئاسية المتواترة لا تكتسب أهميتها فقط من كونها تصدر عن رئيس الدولة الذي يستحوذ على سلطات "إمبراطورية" غير مسبوقة في تاريخ مصر الحديث، بل أيضًا لأنها صارت جوهر الرسالة الإعلامية اليومية في مصر فيما يتعلق بحقوق الإنسان، تتناولها وسائل الإعلام الحكومية يوميًا بالشرح والترويج، وتخرج من البرلمان في صورة تشريعات،[17] وتخرج من النائب العام في صورة تعليمات لأجهزة التحقيق،[18] وتنعكس في مناهج التعليم بمراحله المختلفة، كما تمنح دعمًا للخطاب الديني الإسلامي والمسيحي السائد الذي يكرس خصوصية ثقافية متسامحة مع أنماط من انتهاكات حقوق الإنسان.

من ثم، فإنكار الوثيقة الكلي للواقع المأساوي لحقوق الإنسان في مصر يجد تفسيره في تبنيها الفعلي لمفهوم يرى أن حقوق الإنسان العالمية ليست مناسبة لمصر، ومن ثم فإن انتهاكها كل يوم لا يعد انتهاكًا لالتزامات الدولة إزاء مواطنيها.

تتوغل الوثيقة أكثر في حالة الإنكار فتختزل المشكلة في «ضعف ثقافة حقوق الإنسان، وبعض الموروثات الثقافية الخاطئة التي تتعارض مع قيمها ومبادئها». وتتجاهل في هذا السياق المسئولية الرئيسية للخطاب الرسمي للدولة وأجهزة إعلامها ومؤسساتها الدينية ومناهج التعليم، وللقيود الحديدية المفروضة على الحرية الأكاديمية وحريات الرأي والتعبير، فضلًا عن حرب الاستئصال التي تديرها أجهزة الدولة بحق المنظمات الحقوقية المستقلة على مدى 10 سنوات متواصلة.

16 تصريح رئيس الجمهورية في مؤتمر صحفي مع الرئيس الفرنسي، 24 أكتوبر 2017، فيديو: من الدقيقة 2:48، على: https://www.youtube.com/watch?v=N5Uz0Y8ljjE

17 قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات على سبيل المثال لا الحصر، راجع تعليق مؤسسة حرية الفكر والتعبير على القانون، 20 يونيو 2018، على: https://afteegypt.org/digital_freedoms/2018/06/20/15354-afteegypt.html

18 راجع على سبيل المثال، منظمات حقوقية: على النيابة العامة التوقف عن فرض تصوراتها غير القانونية عن القيم الأسرية والاضطلاع بمسئولياتها في حماية المجتمع من التعذيب والاختفاء والقتل، 24 يونيو 2020، على: https://bit.ly/3B827HD

للأسف، أدت هذه الحرب الشعواء إلى إهدار جهود المنظمات الحقوقية المستقلة ومنابر ثقافية وإعلامية في نشر ثقافة حقوق الإنسان على مدار عدة عقود، وإلي تراجع في مستوي التوافق الشعبي على حقوق الإنسان الذي بلغ ذروة تجسده خلال انتفاضة يناير 2011. لكن الوثيقة والتصريحات المتكررة لرئيس الجمهورية تسير في الاتجاه المضاد تمامًا، إذ تُحمِّل الربيع العربي مسئولية تدهور حقوق الإنسان.

في السطور التالية يعرض مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان قراءة موجزة في منهجية «الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان»، من خلال تحليل تعاملها مع الحقوق المدنية والسياسية كنموذج.

# أولًا: كيف تعاملت الوثيقة مع الحقوق المدنية والسياسية؟

## نقاط القوة والفرص التي أهدرتها مؤسسات الدولة:

زعمت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وجود عدد من نقاط القوة والفرص لتعزيز حقوق الإنسان فيما يخص الحقوق المدنية والسياسية، منها وجود مواد دستورية وتشريعات وطنية تدعم تلك الحقوق. إلا أن الوثيقة لم تقدم تفسيرًا لعدم احترام رئيس الدولة ومؤسساتها التشريعية والقضائية والأمنية والعسكرية لهذا الدستور والحقوق والضمانات الواردة فيه. بل واصلت الوثيقة حالة الإنكار، وتجاهلت انتهاكات هذه الأطراف اليومية لحقوق المصريين، على صعيد السياسات والتشريع والممارسات، وإفلات مرتكبي تلك الجرائم من المحاسبة.

**السطور التالية تجسد مدي عمق الهوة بين بشاعة الجرائم الموثقة بحق المصريين، وبين حالة الإنكار المشينة التي هيمنت على الاستراتيجية، وكأنها تتناول دولة أخري غير مصر.**

### 1. الحق في الحياة وسلامة الجسد[19]

تتغافل الاستراتيجية عن مدي التدهور الهائل الذي لحق بهذا الحق الأساسي في مصر في السنوات الـ 8 السابقة. فلم يعد الأمر قاصرًا على قتل المتظاهرين والمعتصمين في الشوارع والميادين والمنازل، والأبرياء في سيناء، بل أن جرائم القتل تكررت في أماكن الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية، جراء التعذيب والإهمال الطبي المتعمد. كما صدرت أحكام الإعدام بحق المئات،[20] في محاكم عسكرية ومدنية تفتقر للحدود الدنيا للمحاكمات العادلة، يجري توظيفها لإزاحة من يُنظر إليهم باعتبارهم خصومًا سياسيين للرئيس الحالي للدولة. وعلى حد تعبير خبراء أمميين، فإن هذه المحاكمات تشكل بحد ذاتها «استهزاءً بالعدالة».[21]

---

19 صفحة 16 من الاستراتيجية

20 بدايةً من النصف الأول من 2014 شهدت المحاكم المصرية (المدنية والعسكرية) توسعًا مرعبًا في إصدار أحكام الإعدام الجماعية، بدأت بالأحكام التي أصدرتها محكمة جنايات المنيا في قضيتي مطاي والعدوة بإعدام 1212 في أقل من شهرين.

21 المفوضية السامية لحقوق الإنسان: أحكام الإعدام الجماعي استهزاء بالعدالة، 31 مارس 2014، على؛
https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14457&LangID=A

على مدار السنوات الـ 7 الماضية، وُجهت لمصر انتقادات دولية واسعة النطاق بسبب هذه المحاكمات الجائرة والجماعية.[22] وفي 2020 احتلت مصر المرتبة الثالثة عالميًا في تنفيذ أحكام الإعدام، بجانب وقائع التصفية الجسدية التي مارسها ضباط الأمن الوطني والقوات المسلحة في إطار مكافحة الإرهاب خلال السنوات الماضية.[23] وتسبب القضاء المصري، بشقيه المدني والعسكري في تعزيز الإفلات من العقاب، ومن ثم، تفاقم ممارسات الأجهزة الأمنية خاصة الجرائم المتعلقة بمقتل المدنيين في سيناء، بحسب وصف تقرير الخارجية الأمريكية لعام 2020.[24]

أما التعذيب فأضحى نمطًا ممنهجًا في أعقاب الانقلاب العسكري في يوليو 2013، إذ توسع قطاع الأمن الوطني في ارتكاب جريمة التعذيب، بما في ذلك؛ الصعق بالكهرباء والتحرش الجنسي، بهدف انتزاع الاعترافات أو لمجرد الإذلال. وقد خلص تقرير حقوقي مشترك لوفاة 449 سجينًا في أماكن الاحتجاز خلال 4 سنوات.[25] وحسبما ترى لجنة مناهضة التعذيب بالأمم المتحدة، فإن التعذيب في مصر سياسة دولة، ويُمارس بشكل منهجي واسع النطاق في السجون المدنية والعسكرية.[26]

## 2. الاحتجاز التعسفي والحق في الحرية الشخصية[27]

تغافلت الاستراتيجية انتهاك الاحتجاز التعسفي للحق في الحرية الشخصية، على يد الموظفين المعنيين بإنفاذ القانون أنفسهم، سواء سلطات القبض أو التفتيش، أو سلطات التحقيق، أو حتى بعد إحالة الأشخاص للمحاكمة وإصدار أحكام تعسفية بحقهم، مبنية في الأساس على تحريات أمنية مغلوطة. إذ أضحت المشاركة برأي نقدي، سواء خلال احتجاجات سلمية أو عبر منصات مواقع التواصل الاجتماعي أو البحث الأكاديمي، سببًا كافيًا للقبض على الأفراد،

22 UN, Egypt must halt executions, say UN human rights experts, January 26, 2018, https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22613&LangID=E &The European Parliament on executions in Egypt, 2018: https://bit.ly/2MX4x8F

23 هيومان رايتس واتش، «تعاملت معهم قوات الأمن» 7 سبتمبر2021: https://www.hrw.org/ar/report/2021/09/07/379703

24 تقرير الخارجية الأمريكية عن حقوق الإنسان في مصر لعام 2020؛ على؛
https://eg.usembassy.gov/wp-content/uploads/sites/156/EGYPT-HRR-2020AR.pdf

25 منظمات حقوقية: التعذيب في مصر سياسة دولة، 19 أكتوبر 2019، على: https://bit.ly/3pzIANY

26 المفوضية السامية لحقوق الإنسان، حول ظروف حبس مرسي الوحشية، 8 نوفمبر 2018، على: https://bit.ly/3b3klj4

27 الصفحة 17- 19 من الاستراتيجية

واحتجازهم لشهور بمعزل تام عن العالم الخارجي، دون إبلاغهم بحقوقهم القانونية أو بحقهم في التزام الصمت أو في الاتصال بذويهم أو محاميهم.

وتغض النيابة العامة الطرف أثناء التحقيقات عن أقوال واعترافات تم انتزاعها أثناء فترات الإخفاء القسري وتحت وطأة التعذيب ، وقد دفعت بعض هذه الاعترافات بأصحابها إلى أحكام وصلت حد الإعدام أو السجن المشدد.[28]

كما انتشر نمط تحايل الأمن الوطني على قانون الحبس الاحتياطي وحده الأقصى، بتواطؤ من النيابة، وذلك من خلال ابتكار نمط تدوير السياسيين والحقوقيين والصحفيين، وإدراجهم على ذمة قضايا جديدة بناءً على تحريات الأمن الوطني.[29]

### 3. الحق في المحاكمة العادلة[30]

استمرارًا لتحايل الاستراتيجية على النصوص الدستورية التي أوردتها باعتبارها نقاط قوة وفرص، تجاهلت الاستراتيجية مجموعة من التشريعات التي أفقدت السلطة القضائية استقلاليتها وحيادها، وتسببت في إصدار أحكام جائرة في محاكمات لم تراع الحدود الدنيا للمحاكمات العادلة.[31]

على سبيل المثال، أتاح القانون رقم 13 لسنة 2017 لرئيس الجمهورية سلطة اختيار وتعيين رؤساء الهيئات القضائية، بما في ذلك محكمة النقض ومجلس الدولة، في عدوان على مسار العدالة ومخالفة للدستور.[32] لاحقًا، دعمت التعديلات الدستورية في 2019، هذا المسار بعدما أصبح رئيس الجمهورية رئيسًا للمجلس الأعلى للقضاء.[33] كما أصدر رئيس الجمهورية قرار بقانون رقم 136 لسنة 2014، بشأن تأمين المنشآت العامة والحيوية، والذي أفضى إلى مثول المدنيين

28 منظمة العفو الدولية، "حالة الاستثناء الدائمة"، مرجع سابق

29 منظمات حقوقية مصرية حول ظاهرة «الاعتقال التعسفي المتجدد»، 22 يناير 2020، على: https://bit.ly/3jqWu1d

30 الصفحة 20 من الاستراتيجية

31 تقرير الخارجية الأمريكية عن حقوق الإنسان في مصر 2020، مرجع سابق

32 مركز القاهرة، مشروع قانون السيطرة على الهيئات القضائية، 2 إبريل2017، على: https://bit.ly/3B6PY5R

33 مركز القاهرة، التعديلات الدستورية المقترحة تهدد الاستقرار وتمنح الرئيس الحكم مدى الحياة، 12 فبراير 2019، على: https://bit.ly/3G8TdNL

لمحاكمات عسكرية، بالمخالفة للدستور وقت إصدار القانون.[34] ثم تم تعديل الدستور نفسه ليضمن توسع المحاكمات العسكرية لتشمل المدنيين.

كان قرار رئيس الوزراء رقم 840 لسنة 2017 بتطبيق حالة الطوارئ، وعلى إثره ظهور محاكم أمن الدولة طوارئ، والتي شكلت بذاتها انتهاكًا للحق في المحاكمة العادلة؛ حيث لا يتم نقض أحكامها أو الاستئناف عليها. من أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث مع الباحث وطالب الماجيستير أحمد سمير السنطاوي، والذي حكمت عليه المحكمة بالسجن المشدد أربعة سنوات في تهمة نشر أخبار كاذبة بعد شهر واحد فقط من بدء المحاكمة.[35] من الجدير بالذكر أن رفع حالة الطوارئ لا يلغي الأحكام القضائية التي صدرت بمقتضاها، ولا يوقف المحاكمات القضائية الجارية التي استندت لحالة الطوارئ.[36]

وفقًا للخارجية الأمريكية «وظفت السلطات المحاكم العسكرية لمحاكمة المدنيين المتهمين بتهديد الأمن القومي، وكانت فرص وصول الجمهور للمعلومات بشأن المحاكمات العسكرية محدودة، كما كان من الصعب مراقبة المحاكمات العسكرية، لأن وسائل الإعلام تخضع عادةً لأوامر التقييد الإعلامي».[37] وفي هذا السياق تمت محاكمة المدنيين والنشطاء أمام محاكم عسكرية ومحاكم استثنائية، ودوائر الإرهاب التابعة لمحكمة الجنايات، وأصدرت بعضها أحكامًا جماعية بالإعدام والسجن المشدد.[38]

34 مركز القاهرة، التعديلات المقترحة جريمة دستورية لا تسقط بالتقادم هي التدخل في شئون العدالة، 2 إبريل 2017، على: https://bit.ly/2ZaWifp

35 منظمات حقوقية تستنكر الحكم الاستثنائي بسجن الباحث أحمد سمير سنطاوي، 23 يونيو2021، على: https://bit.ly/3m12e3s

36 مركز القاهرة، حالة الطوارئ الدائمة في مصر مستمرة بقوانين قمعية أخرى، 26 أكتوبر 2021، على: https://bit.ly/3pKPcJG

37 تقرير الخارجية الأمريكية عن حقوق الإنسان في مصر 2020، مرجع سابق

38 مركز القاهرة، أحكام الإعدام في المنيا: إهدار للعدالة واستهزاء بالحق في الدفاع، 29 إبريل 2014، على: https://bit.ly/3pzJsCe

### 4. حقوق السجناء والمراقبة على أماكن الاحتجاز [39]

تتغافل الاستراتيجية كيفية معاملة السجناء بمعزل عن الدستور والقانون ولائحة السجون نفسها. إذ يتم حرمان المحتجزين والمسجونين تعسفيًا من المراسلات والقراءة وأوقات الزيارة والتريّض. كما ترتفع أعداد الوفيات في السجون نتيجة الإهمال الطبي وغياب الرعاية الصحية،[40] وشبهة القتل العمد للمحتجزين.

منذ 2015 وحتى نهاية عام 2018 تم توثيق 283 حالة وفاة نتيجة الإهمال الطبي،[41] لم يتلقوا الرعاية اللازمة في الوقت المناسب، من أبرزهم رئيس الجمهورية الأسبق محمد مرسي والمخرج شادي حبش.[42] الأمر الذي دفع الخارجية الأمريكية للإشارة في تقريرها إلي أن «الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال قاسية، وقد تشكل تهديدًا للحياة نتيجة التكدس والإيذاء البدني، وعدم كفاية الرعاية الصحية، وتردي البنية التحتية، وسوء التهوية».[43]

### 5- الحق في الخصوصية وحرية التعبير [44]

يغيب عن الاستراتيجية تمامًا واقع الممارسات الأمنية التي تضرب عرض الحائط بالنص الدستوري القاضي بأن الحياة الخاصة لها حرمة، وأنها مصونة لا تُمس. فالحياة الخاصة للمواطنين المصريين تخضع لمراقبة السلطات التنفيذية والقضائية دون الاحتكام لأي قانون أو دستور. فعلى مدار الأعوام الماضية توسع قطاع الأمن الوطني في استدعاء نشطاء، كانوا محتجزين سابقًا، لتحقيقات غير رسمية وسؤالهم حول حياتهم وآرائهم السياسية، وفحص هواتفهم وحساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي دون إذن قضائي. وفي بعض الأحيان لجأ الضباط لتهديدهم بالسجن والتعذيب حال رفضوا الإفصاح عن المعلومات المطلوبة، فضلًا عن تحذيرهم من إبداء أي رأي سياسي عبر منصاتهم الخاصة.[45]

---

[39] الصفحة 22 من الاستراتيجية

40 مركز القاهرة، الإهمال الطبي في السجون أداة نظام السيسي لقتل الخصوم، 18 يونيو 2019، على: https://bit.ly/35hKSql

41 منظمات حقوقية: التعذيب في مصر سياسة دولة، 29 أكتوبر 2019، على: https://bit.ly/2MtDlOr

42 منظمات حقوقية تحمل الداخلية والنيابة مسئولية وفاة المخرج شادي حبش، 16 مايو 2020، على: https://bit.ly/3E9Utyt

43 تقرير الخارجية الأمريكية عن حقوق الإنسان في مصر2020، مرجع سابق

[44] الصفحة 32 من الاستراتيجية

45 منظمة العفو الدولية، ضعوا حدًّا لشبكة الخوف التي يستخدمها «قطاع الأمن الوطني» للتحكم بحياة النشطاء، 16 سبتمبر2021، على: https://bit.ly/3GauRTU

يجري تفتيش هواتف المواطنين في الشوارع بشكل عشوائي من جانب الشرطة،[46] وتراقب النيابة العامة مستخدمي الإنترنت، ويتم تحريك الدعاوى قضائية ضدهم؛ بتهم مثل ازدراء الأديان، أو التحريض على الإغراء والفتنة، أو خدش الحياء العام.[47] وتحت دعاوى حماية الأمن القومي والقيم المجتمعية والأسرية يتم شن حملات أمنية قمعية، تطبيقًا للقانون المنافي لأدنى حقوق الإنسان رقم 175 لسنة 2018 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.[48]

46 المجلس القومي لحقوق الإنسان، فحص هواتف المواطنين يخالف القانون والدستور، 7 أكتوبر 2019، على:
https://nchr.eg/ar/news-details/10

47 مؤسسة حرية الفكر والتعبير، التحول الرقمي في النيابة العامة: مدخل للمراقبة الجماعية على الإنترنت، 28 أغسطس 2021، على:
https://afteegypt.org/publications_org/2021/08/08/24357-afteegypt.html

48 مركز القاهرة، على النيابة العامة التوقف عن فرض تصوراتها غير القانونية عن القيم الأسرية، 24 يونيو2020، على: https://bit.ly/2ZlrCIH

## ثانيًا: الشعب المصري هو العقبة الرئيسية التي تعوق تمتعه بحقوق الإنسان

تحت عنوان التحديات، أوردت الاستراتيجية عددًا من العوامل التي تعوق حقوق الإنسان في مصر، والتي يمكن إجمالها في؛ ضعف ثقافة حقوق الإنسان والموروثات الثقافية الخاطئة التي تتعارض مع قيمها ومبادئها، وضعف مستوى المشاركة في الشأن العام، وضعف التواجد المجتمعي الفعال للأحزاب السياسية، وعدم انخراط الشباب في العمل الحزبي.

على هذا النحو تواصل الاستراتيجية تضليل الرأي العام المصري والمجتمع الدولي بشأن العقبات الحقيقية التي تعوق احترام حقوق المصريين. وفيما يلي نورد بعضها على سبيل المثال لا الحصر.

### 1. الحق في حرية التعبير [49]

تزعم الاستراتيجية أن التحدي الذي يواجه التمتع بهذا الحق وتلك الحرية هو ضعف الثقافة المجتمعية، وعدم معرفة المجتمع بسبل ممارسة حرية التعبير وضوابطها في إطار العمل الإعلامي والصحفي! بينما أغفلت الوثيقة الواقع المرير لمعاناة الصحافة والصحفيين جراء انتهاكات يومية، بسبب ممارستهم لمهنتهم في كشف الحقائق والتعبير الحر عن الرأي، أو انتقامًا منهم لبثهم روايات مخالفة للرواية الحكومية،[50] مما عرض عدد كبير منهم للسجن ،حتى باتت مصر أحد أكبر السجون في العالم بالنسبة للصحفيين في عام 2020.[51]

---

[49] الصفحة 25 من الاستراتيجية

50 لمزيد من المعلومات حول الصحفيين والأكاديميين يرجى الاطلاع على ملفاتهم هنا؛ https://afteegypt.org/profiles_ar

51 مراسلون بلا حدود، أحد أكبر السجون في العالم بالنسبة للصحفيين، حيث احتلت مصر الترتيب 166 في التصنيف العالمي لحرية الصحافة، لمزيد من المعلومات، هنا: https://rsf.org/ar/msr

كما تجاهلت الاستراتيجية تعرض بعض المواقع الإليكترونية لاقتحامات أمنية لمقراتها، كمقر موقع مصر العربية،[52] وجريدة المصريون،[53] وموقع مدى مصر،[54] وموقع المنصة.[55] فضلًا عن حجب مئات المواقع الإليكترونية والإخبارية (تجاوز عدد المواقع المحجوبة أكثر من 500 موقعًا)،[56] وترحيل الصحفيين الأجانب، من أجل إحكام السيطرة على المشهد الإعلامي.

## 2. الحق في التجمع السلمي [57]

مرة أخرى، تلقي الاستراتيجية بالمسئولية على كاهل الشعب، فتزعم أن حرية الاحتجاج والتظاهر السلمي مكفولة، وأن التحدي الوحيد أمام هذا الحق هو ضعف الوعي العام بثقافة التجمع السلمي! غير مكترثة باعتداء مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية على الدستور الذي كفل هذا الحق، من خلال تكريس استمرار العمل بقانون التجمهر الملغي رقم 10 لسنة 1914،[58] وإصدار قانون التظاهر رقم 107 لسنة 2013 المنافي للدستور والتزامات مصر الدولية، والذي حوكم على خلفيته العديد من النشطاء بالسجن لسنوات،[59] وتذرعت به قوات الأمن لقمع كل أشكال الاحتجاج السلمي والتعبير عن الرأي.

---

52 مدى مصر، اقتحام مقر «مصر العربية» بسبب غرامة «الأعلى للإعلام».. ومكرم: «هتدفعوا يعني هتدفعوا»، 3 ابريل 2018، على؛ https://bit.ly/3Gb8bCO

53 مراسلون بلا حدود تدين مصادرة صحيفة «المصريون»، 25 سبتمبر 2018، على؛https://rsf.org/ar/news/-91

54 مؤسسة حرية الفكر والتعبير، الهجمة الأمنية على مدى مصر: إلى أي مدى تحترم الدولة حرية الصحافة في مصر؟ 4 ديسمبر 2019، على؛ https://afteegypt.org/publications_org/2019/12/04/18246-afteegypt.html

55 منظمات حقوقية تطالب بحفظ التحقيق مع رئيسة تحرير موقع «المنصة» وفتح تحقيق في واقعة اقتحام مقره، 4 يوليو 2020، على؛ https://bit.ly/3vzsXaz

56 منظمة أكسس ناو، مرت سنة تقريبًا على الحجب والمواقع تصل إلى 500 موقع محجوب قبل الانتخابات الرئاسية، 15 مارس 2018، على؛ https://bit.ly/3jLjpVl

57 الصفحة رقم 25 من الاستراتيجية

58 مركز القاهرة، نحو الإفراج عن مصر، تقرير يؤكد: آلاف المصريين مسجونين بقانون ملغي منذ 89 عامًا،31 يناير 2017، على: https://bit.ly/3C6n8Uz

59 في تعليقها على مشروع قانون التظاهر منظمات حقوقية: الحكومة تتعامل مع الحق في التظاهر باعتباره جريمة،31 أكتوبر 2013، على: https://bit.ly/3prZgXL

هذا بالإضافة إلى الممارسات القمعية أثناء فض المظاهرات السلمية، بما في ذلك باستخدام القوة القاتلة بشكل جماعي بحق المتظاهرين،[60] وقمع مسيرات الطلاب داخل الحرم الجامعي،[61] واستخدام القوة المميتة لمواجهة مسيرة بالورود والشموع،[62] أو احتجاج محدود على تردي الأوضاع الاقتصادية،[63] وسط غياب كلي للمحاسبة والمساءلة عن هذه الجرائم،[64] بل تم تحُصّينها من المحاسبة بقوانين عدلت خصيصًا لهذا الغرض.[65]

### 3. الحق في التنظيم وتكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية [66]

بحسب الاستراتيجية، فإن التحدي (الزائف) الذي يعيق تمتع المصريين بهذا الحق، هو ضعف ثقافة العمل التطوعي والمشاركة المجتمعية! الأمر الذي ينطوي على إنكار مشين للقيود القانونية التعسفية التي تكبل المجتمع المدني، والتي سبق وأقرت بوجودها العديد من المنظمات المحلية والدولية،[67] وأشار لها تقرير الخارجية الأمريكية.[68]

---

60 هيومان رايتس واتش، بعد 5 سنوات.. لا عدالة لضحايا رابعة، 13 أغسطس 2018، على:
https://www.hrw.org/news/2018/08/13/egypt-no-justice-raba-victims-5-years

61 حرية الفكر والتعبير، أولهم عبد الغني وآخرهم أنس المهدي: ننشر حصرًا بحالات وفاة الطلاب خلال عامين دراسيين، 18 مايو 2015، على:
https://afteegypt.org/academic_freedom/2015/05/18/10239-afteegypt.html

62 قتل خارج نطاق القانون لمتظاهرين ومدافعات حقوقيات واتهامات للشهود بالإخلال بالأمن العام وتهديد بالقتل لمراسلين صحفيين، 28 يناير2015، على: https://bit.ly/3jnMWnt

63 انطلقت الموجة الأولى من هذه الاحتجاجات في 20 سبتمبر 2019، على خلفية مزاعم بالفساد من مقاول الجيش الخاص محمد علي، الذي كشف في مقاطع مصورة وقائع إهدار للمال العام أدعى تورط الرئيس السيسي ومسئولين عسكريين فيها، وأسفرت عن القبض عن 2000 شخصًا. راجع: على المجتمع الدولي الضغط على مصر للوقف الفوري لموجة القمع الجديدة، 30 سبتمبر 2019، على: https://bit.ly/3se4kxM

64 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، تخفيف حكم ضابط الشرطة (قاتل شيماء الصباغ) محاسبة منقوصة، 19 يونيو 2017، على:
https://bit.ly/3nfYFG8

65 مركز القاهرة، قانون معاملة بعض كبار قادة القوات المسلحة في سؤال وجواب، على:
https://cihrs.org/قانون-معاملة-بعض-كبار-قادة-القوات-المس/

66 الصفحة 27 من الاستراتيجية

67 هيومان رايتس ووتش، قانون الجمعيات الأهلية الجديد يُجدّد القيود الصارمة، 24 يوليو 2019، على:
https://www.hrw.org/ar/news/2019/07/24/332299

68 تقرير الخارجية الأمريكية 2020، مرجع سابق

بل وتتجاهل الاستراتيجية أن أحدث القوانين المنظمة لتكوين الجمعيات الأهلية يعد أكثرها قمعية منذ قانون 32 لعام 1964.[69] كما لا تزال المنظمات الحقوقية المصرية المستقلة رهن التحقيقات في القضية 173 لسنة 2011.[70] بينما يواجه حقوقيون آخرون عدة أشكال من الانتهاكات، من بينها المداهمات الأمنية للمقرات، والقبض على العاملين فيها،[71] وتعرض بعض الحقوقيين للإخفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة الإنسانية،[72] ومحاولات القتل أو التهديد به. هذا بالإضافة إلى الاحتجاز التعسفي والحبس الاحتياطي لسنوات، واحتجاز بعض النشطاء على ذمة أكثر من قضية في الوقت نفسه،[73] هذا كله بالإضافة إلى عن قرارات الإدراج على قوائم الإرهاب وأحكام السجن الغيابية،[74] بسبب عملهم الحقوقي ودفاعهم عن حقوق الإنسان داخل مصر أو خارجها.

## 4. الحق في المشاركة السياسية وتكوين الأحزاب[75]

تزعم الوثيقة أن التحديات التي تواجه تكوين الأحزاب السياسية تنحصر في ضعف تواجدها المجتمعي! بينما صمتت عمدًا عن القمع السياسي والتشريعي والأمني الضاري غير المسبوق الذي تتعرض له الأحزاب المعارضة يوميًا في مصر خلال السنوات الماضية، في أعقاب تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكم. كما لا تلاحظ الوثيقة أن الأحزاب السياسية تمارس عملها في بيئة موبوءة بقيود تعسفية ومزمنة على التعبير السلمي عن الرأي وعلى التنظيم السلمي والمشاركة السياسية

69 مركز القاهرة ومنظمات حقوقية ترفض مشروع قانون الجمعيات المعروض على البرلمان، 11 يوليو 2019، على: https://bit.ly/3B5itAP

70 مركز القاهرة، على الحكومة المصرية وقف التعامل مع الحقوقيين كرهائن على ذمة المساعدات العسكرية الأمريكية ووضع حد لعقد من الملاحقات الأمنية والقضائية لهم، 2 سبتمبر 2021، على: https://bit.ly/3vyKzmZ

71 المفوضية السامية لحقوق الإنسان، خبراء حقوقيون للأمم المتحدة يعربون عن تخوفهم إزاء توقيف المحامي المصري إبراهيم متولي قبيل توجهه للاجتماع بهم، سبتمبر 2017، على:
https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22079&LangID=a

72 منظمات حقوقية، افتحوا التحقيق في إخفاء وتعذيب إبراهيم عز الدين 167 يوماً، 20 ديسمبر 2019، على: https://bit.ly/3Ca2wuC

73 منظمات حقوقية تطالب بالإفراج الفوري عن المدافعين عن حقوق الإنسان محمد الباقر وعلاء عبد الفتاح، 29 سبتمبر 2020، على:
https://bit.ly/3m38A2a

74 مركز القاهرة، المفوضة السامية تدين الحكم على بهي الدين حسن وقمع التعبير السلمي عن الرأي، 9 سبتمبر 2020، على: https://bit.ly/3pwzilZ

75 الصفحة 29 من الاستراتيجية

(فضلًا عن الحظر غير المعلن لتداول السلطة سلميًا)، حتى لو جرت هذه المشاركات ضمن الأطر الدستورية والتشريعية منخفضة السقف.

وتشكل الانتخابات الرئاسية يناير 2018 مناسبة مهمة لفهم واقع الحق في المشاركة السياسية في مصر الذي جري تغييب حقيقته عمدًا عن الوثيقة. فقد شنت أجهزة الدولة سلسلة من الهجمات على الأحزاب السياسية وقياداتها،[76] كما تمت إزاحة كل المنافسين للرئيس الحالي من السباق الرئاسي، بالسجن أو بالاعتقال المنزلي أو بإرهابهم حتى ينسحبوا من الانتخابات.[77]

وبعد أن حصل الرئيس الحالي على تجديد «انتخابه» خلال شبه استفتاء عليه، بدأت حملة لتعديل الدستور لتمكينه من الترشح مرة ثالثة خلافًا للقيد الدستوري الساري. وتم حبس عدد من القيادات الوسطى بالأحزاب السياسية،[78] في سياق حملة أمنية تزامنت مع إجراء التعديلات الدستورية،[79] وحملة إعلامية تتهم المعارضين للتعديلات الدستورية بالخيانة، بالتوازي مع إجهاض أجهزة الدولة الأمنية لجهود ائتلاف لبعض أحزاب المعارضة العلمانية للإعداد للمشاركة في الانتخابات البرلمانية التالية، وذلك بالقبض على قيادات الائتلاف واتهامهم بالإرهاب.[80]

76 مؤسسات حقوقية تدين حبس عبد المنعم أبو الفتوح، 17 فبراير 2018، على: https://bit.ly/3E8ZDKP

77 منظمات حقوقية: استبعاد الفريق عنان من الانتخابات الرئاسية يؤكد أنها مجرد استفتاء، ويعزز دوافع العنف والإرهاب، 24 يناير 2018، على: https://bit.ly/3B5a14G

78 مركز القاهرة، وضعية حقوق الإنسان أسوأ كثيرًا من 2014 والحكومة لم تف بـ300 تعهد للأمم المتحدة، 14 أكتوبر 2019، مرجع سابق.

79 مركز القاهرة، مناخ قمعي لتعديل الدستور وندعو المنظمات الدولية لمراقبة الاستفتاء، 17 إبريل 2019، على: https://bit.ly/3m5ENGd

80 منظمات حقوقية تدين حملة القبض الأخيرة لإجهاض تحالف لخوض انتخابات مجلس النواب القادمة، 26 يونيو 2019، على: https://bit.ly/30VjS0B

### 5. الحق في حرية الدين والمعتقد [81]

تكرر الوثيقة الزعم بأن المشكلة تنحصر في نقص الوعي، بينما تغفل تمامًا غلق الدولة تعسفيًا للمنافذ أمام حرية الدين والاعتقاد، ورعايتها لاتهامات ومحاكمات ازدراء الأديان،[82] والزج في السجون بكل من يعبر عن رأي مخالف لما هو سائد،[83] وسجن أشخاص لمجرد تعبيرهم سلميًا عن آراء حول حرية الدين والمعتقد.[84] فقد أُحيل الباحث الحقوقي باتريك جورج زكي للمحاكمة أمام محكمة أمن الدولة طوارئ، بعد حبس عام ونصف احتياطي، بسبب مقال عن أوضاع الأقباط في مصر وتعرضهم للقتل والتهجير.[85]

وبينما تحتفي الوثيقة بقانون بناء الكنائس، تغفل فشل القانون في وضع حد لانتهاكات الحق في ممارسة الشعائر الدينية للمسيحيين، واستمرار أجهزة الدولة في إجبارهم على القبول بجلسات عرفية بمعزل عن القانون في وقائع اعتداء مسلمين عليهم، فضلًا عن غلق الدولة لبعض الكنائس التي قدمت طلبات لتقنين أوضاعها وفقًا لقانون بناء الكنائس ذاته.[86]

---

[81] الصفحة 29 -30 من الاستراتيجية

82 على سبيل المثال، تم القبض على جرجس سمير زكي بسبب تعليق له على فيسبوك اعتبره البعض مسيئًا للإسلام. راجع: المبادرة المصرية تدعو لإخلاء سبيل جرجس سميح، 8 سبتمبر 2021، على: https://bit.ly/3nldeIi

83 راجع على سبيل المثال: التحقيق مع أشخاص بتهمة نشر مذهب القرآنيين، المبادرة المصرية تطالب بالإفراج عن مدرس أزهري مُتهم بنشر مذهب «القرآنيين» ووقف الملاحقات لأصحاب الأفكار الدينية المختلفة، 17 سبتمبر 2020، على: https://bit.ly/3m48ura

84 على سبيل المثال: الحكم بالسجن على شابين بتهمة ترويج أفكار تنتمي إلى المذهب الشيعي.

85 مركز القاهرة، إحالة الباحث باتريك جورج زكي لمحكمة أمن الدولة طوارئ بعد عام ونصف من حبسه احتياطيًا، 13 سبتمبر 2021، على: https://bit.ly/3jrcwbu

86 المبادرة المصرية: غلق 14 كنيسة منذ صدور قانون بناء الكنائس كانت تجرى فيها الصلوات الدينية بانتظام، 30 ابريل 2018، على: https://bit.ly/3jnDctp

## ثالثًا: تشخيص خاطئ يؤدي لاستفحال المرض

يُفترض في أية استراتيجية أن تنتهي بخطة عمل أو مجموعة من الأهداف المرحلية التي يتعين تحقيقها من أجل الوصول لنتائج مستهدفة قابلة للتحقيق. لكن هذه الوثيقة تقترح، تحت عنوان «النتائج المستهدفة»، استحداث تعديلات تشريعية وزيادة التدريب ونشر التوعية.

بالطبع هذه ليست خريطة طريق لعلاج الانخراط اليومي المتواصل من كافة مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية والأمنية والعسكرية في الاعتداء المنظم والمنهجي على حقوق الإنسان، وعلى تقويض ضماناتها المحدودة المتوفرة في عدد قليل من المواد الدستورية والقانونية، وذلك تحت الإشراف والتوجيه اليومي المباشر من رئيس الجمهورية.

كان يتعين، لإثبات الجدية على الأقل، أن تعلن الوثيقة عن وقف تنفيذ أحكام الإعدام لحين مراجعة الجرائم الأشد خطورة التي تستوجب تلك العقوبة، أو مراجعة كافة القضايا التي تعرض المتهمون فيها أو أسرهم للإخفاء القسري، وفتح تحقيقات حول انتزاع الاعترافات منهم تحت وطأة التعذيب وسوء المعاملة الإنسانية، أو إعلان مناقشة مشروع قانون مكافحة التعذيب الذي أُحيل بسبب مناقشته قضاة وحقوقيون للتحقيق.[87]

ينطبق الأمر نفسه على الحبس الاحتياطي المطول، فالمشكلة لا تتعلق بضوابط ومبررات ومدد الحبس الاحتياطي الواردة في القوانين الوطنية،[88] ولا تتصل بغياب التشريع. فالقانون ينص على أن أقصى مدة للحبس الاحتياطي هي ثمانية عشر شهرًا، لكن حالات الحبس الاحتياطي المطول التي تجاوزت ثلاث سنوات تتحايل على هذا القانون، نظرًا لسيطرة الأجهزة الأمنية على النيابة العامة ومرفق القضاء في مصر، الأمر الذي يسهل انتشار نمط «التدوير في القضايا» واتهام المحبوسين احتياطيًا بارتكاب جرائم جديدة أثناء فترة حبسهم!

**هذه مجرد نماذج للتضليل الذي مارسته الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان عبر ٧٨ صفحة، انتهت بتوصيات مقطوعة الصلة بالأسباب الحقيقية لكارثة حقوق الإنسان في مصر.**

87 مركز القاهرة، إحالة المستشارين هشام رؤوف وعاصم عبد الجبار للصلاحية عقوبة سياسية، 4 فبراير2018، على: https://bit.ly/3m02Ru1

88 البند رقم 1 من من النتائج المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في الحق في الحرية الشخصية، ص 19

# خلاصة

ربما كان أفضل تلخيص لجوهر أزمة حقوق الإنسان في مصر هو تقرير لجنة مناهضة العنف والتعذيب بالأمم المتحدة، والذي جاء فيه: «يمارس التعذيب رجال الشرطة والمسئولون العسكريون ومسئولو الأمن الوطني وحراس السجون. كما يسهل المدعون العموم والقضاة ومسئولو السجون ممارسات التعذيب بالاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة، أو التقاعس عن اتخاذ إجراء بشأن شكاوى المحتجزين. ويفلت مرتكبو التعذيب غالبًا من العقاب، رغم أن القانون المصري يحظر التعذيب والممارسات المتصلة به».[89]

السطور السابقة من تقرير الأمم المتحدة تؤكد أن أزمة حقوق الإنسان في مصر ليست في غياب تشريعات أو ثقافة المجتمع، بل في مؤسسات الدولة ذاتها، المنوط بها إنفاذ القانون واحترام الدستور وحماية حقوق الإنسان.

وحتى لو افترضنا جدلًا أن مشكلة حقوق الإنسان في مصر هي ضعف ثقافة شعبها، فإن الاستراتيجية بتجاهلها للأسباب الرئيسية لذلك «الضعف» لا تقدم للمصريين وعدًا بخطوة واحدة جادة للأمام نحو إزالة العوائق الرئيسية المتسببة في ذلك «الضعف». أو حتى وعدًا بوقف الحرب التي تشنها يوميًا وبلا هوادة مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية والأجهزة الأمنية والإعلامية على ناشري هذه الثقافة والمدافعين عن تمكينها مجتمعيًا، من المنظمات الحقوقية المستقلة والحقوقيين المستقلين. هذه الحرب التي لم تهدأ وتيرتها حتى بعد شهرين من إعلان هذه الاستراتيجية![90]

**لكل ذلك، إذا كان غياب الإرادة السياسية يفسر التدهور المريع والمتواصل في حالة حقوق الإنسان في مصر، فإن ما يسمى بـ«الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان» هي بحد ذاتها أحدث الدلائل الرسمية على غياب هذه الإرادة.**

89 تقرير لجنة مناهضة التعذيب، الدورة 72، الملحق 44، الفقرة 69، ص 21، الوثيقة A/72/44

90 منظمات حقوقية، إحالة النشطاء والحقوقيين لمحاكم أمن الدولة طوارئ باتهامات ملفقة تصعيد جديد في جرائم حقوق الإنسان، 19 أكتوبر2021، على: https://bit.ly/2Zma1An